تحدّي المشتركة: تعميق الإجماع الوطنيّ*

حنين زعبي**

قد يكون من إنجازات المشتركة أنّها وفّرت إطارًا يسهّل علينا مناقشة اختلافاتنا السياسيّة، وأنّها غيّرت -ربما ليس بما فيه الكفاية- من توجّهنا لتلك الاختلافات، عبر إعطائها شرعيّة تُخْرجها من دائرة المناكفات أو المزاودات أو التشكيك. بوادر هذا التوجّه "الجديد" لم تعمَّم خارج أعضاء المشتركة، كون النقاش بقي حبيس ملاحظات وتعليقات عابرة، ولم يأخذ حقّه كنقاش فعليّ.

لم يطوَّر نقاش سياسيّ حقيقيّ داخل المشتركة، في مواضيع مثل: موقفنا من الدولة اليهوديّة، تنظيم الأقلّيّة العربيّة، موقفنا من الدولة اليهوديّة كمشروع كولونياليّ، من حضور موقعنا التاريخيّ كسكّان أصلانيّين ضمن خطاب الحقوق المدنيّة، من "وحدة المضطهدين"، موقفنا ممّا يسمّى " اليسار الإسرائيليّ"، وكذلك في الإستراتيجيّات المتعلّقة بتحدّي القمع السياسيّ: دخولنا للأقصى، إبعاد الحركة الإسلاميّة، تجميد عملنا في البرلمان الإسرائيليّ كآليّة احتجاج، عدم المشاركة في أيّ مراسيم أو "أعياد" تتعلّق بالكنيست أو بعلاقاتها العامّة، سبل الاحتجاج الشعبيّ، المشاركة في لقاءات دوليّة بصورة منفصلة عن لقاءات الشخصيّات الإسرائيليّة، وغيرها من المواضيع، إلى جانب تنسيق عملنا البرلمانيّ أو الجماهيريّ المتعلّق بقضايا ومتابعات برلمانيّة. عدم تطوير نقاش سياسيّ حقيقيّ داخل المشتَرَكة يكمن باعتقادي في ديناميكيّات لا تتعلّق جميعها بالقناعات السياسيّة، ومنها:

- تفضيل البعض عدم الدخول في تفاصيل القناعات، لكونها "لن تلاقي شعبيّة"، أو لكونها ستحسم في اتّجاهات ليست لصالح قناعاته.

- وجود توجُّه يفضّل إبقاء العمل البرلمانيّ ضمن قواعد الاتّفاق الأدنى، ولا يعبأ بالأيديولوجيا، أو يعتبرها دخيلة وغير ضروريّة للعمل السياسيّ البرلمانيّ، ويخشى المماحكات ويريد "سلامة البيت".

- وجود توجُّه لم يدخل المعترك السياسيّ لاعتبارات سياسيّة وبرنامج سياسيّ. وبالتالي لا تهمّه الأيديولوجيا ولا النقاش السياسيّ، ويعمل على تجنُّبه.

الدخول في هذه التفاصيل مهمّ، لكي نفهم أنّ أسباب عدم تطوير النقاش السياسيّ داخل المشتركة لا تتعلّق جميعها بحدّة الخلاف السياسيّ أو مضمون المواقف السياسيّة، بقدر ما تتعلّق بـِ "الاهتمام" بالمركّب السياسيّ لدى مركّبات المشتركة. بالتالي، يقع عبء تطوير النقاش السياسيّ، على المركّبَيْن اللذين يشكّلان الوزن الأيديولوجيّ الأكبر في المشتركة، ألا وهما التجمّع والجبهة، حيث تدور حصّة الأسد من النقاش السياسيّ، وبالتالي من الاختلاف والخلاف بينهما. إذًا، القضية ليست محصورة في مَن "يوافق" على تطوير النقاش السياسيّ، بل تتجاوز ذلك إلى مَن "يجتهد" فيه.

وبالتالي لا تكمن العقبة الأساسيّة فقط في تطوير نقاش سياسيّ، حول مدى الاختلاف السياسيّ بين الجبهة والتجمّع في القضايا السياسيّة والأيديولوجيّة العينيّة، بل في مدى الاختلاف حول وزن ودَوْر المشتركة نفسها، منطلقين من أنّ هنالك علاقة مباشرة بين تطوير النقاش السياسيّ داخل المشتركة، وتطوير دَوْر ووزن المشتركة، وإمكانيّات نجاحها.

يرى التجمّع أنّ تعميق النقاش السياسيّ في العمل البرلمانيّ من شأنه تطوير المشترَكة. لكن يبدو أنّه لا إجماع على ضرورة تطويرها.

وهذا الموضوع يمثّل ربّما الخلاف السياسيّ والأيديولوجيّ الأعمق والأكبر، وهو خلاف يتعلّق بمسألة تنظيم الأقلّيّة العربيّة في الداخل. من يريد تطوير عمل المشترَكة، إلى أكثر ممّا هو "قائمة برلمانيّة"، هو عمليًّا من يوافق على تنظيم الفلسطينيّين في الداخل كأقلّيّة قوميّة، وهو من لا يرى تناقضًا بين تطوير نضال عربيّ – يهوديّ حقيقيّ، وتطوير المشترَكة كمرحلة جديدة تؤسّس لِـ "جبهة وطنيّة" داخل البرلمان، عبّر عنها النائب جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمّع داخل المشتركة، في عدّة مناسبات.[1] بل على العكس من ذلك، يعتقد التجمّع أنّ تطوير نضالنا الوطنيّ الفلسطينيّ من شأنه إخراج اليسار الحقيقيّ من حالة الإحباط والارتباك وقلّة الحيلة، ويعطيه نفسًا وأفقًا ويدفعه للعمل والحِراك، ويؤطّره ضمن مشروع نضاليّ حقيقيّ.

من جهة ثانية، ليس بالضرورة أن يؤدّي تطوير النقاش السياسيّ داخل المشترَكة إلى نقل المشترَكة من مرحلة "الجبهة الموحّدة" إلى مرحلة "الجبهة الوطنيّة"، صحيح أنّ تطوير النقاش السياسيّ شرط مهمّ، لكنّه غير كافٍ؛ وذلك أنّ هنالك من يدخل لباب تطوير النقاش السياسيّ ومناقشة الاختلافات من قبيل توضيحها، وإعطائها شرعيّة، والتعامل معها على نحوٍ عقلانيّ ورصين ومسؤول، وهذا مهمّ وضروريّ لأيّ نجاح للمشترَكة، حتّى بحدّها الأدنى كجبهة موحّدة، كما أنّه مهمّ لثقافتنا وللمجال السياسيّ بعامّة. لكن من يرى في تطوير المشتركة كإستراتيجية وطنيّة، فهو يبغي الدخول في النقاش لأكثر من ذلك، هو لا يكتفي فقط بتطوير ثقافة حِوار ونقاش رصين ومسؤول وعقلانيّ ووطنيّ، بل هو يبغي تقليص الاختلافات وتعميق الإجماع، الأمر الذي من شأنه تطوير الرؤية السياسيّة للمشترَكة ورفع سقفها.

ولأنّ الواقع وديناميكيّاته يحسمان بما لا يقلّ عمّا يفعل الحسم الفكريّ، فإنّ علينا الدخول في نقاش سياسيّ جِدّيّ، قبل، وبغضّ النظر، عن قناعاتنا إلى أين يمكن أن تؤدّي هذه النقاشات. لقد قلنا إنّ نجاح المشترَكة يكمن في إمكانيّتها أن تشكّل انتقالًا لمرحلة سياسيّة جديدة، وقلنا إنّها قد تفتح آفاقًا على تطوير نضالنا الوطنيّ. يكفينا إذًا أن نتعامل بأمانة وإخلاص مع هذا الهدف الوطنيّ، دون أن نحسم بالضرورة مسبقًا موقفنا من مسألة تنظيم الفلسطينيّين في الداخل.

الحسم الوحيد الذي نحتاجه

لكن ما لا يمكننا العمل والتطوّر دون حسمه هو الاتّفاق على مسألة مَن يحدّد لنا حدود نضالنا وخطابنا الوطنيّ، لا لأنّ هذه المسألة أكثر أهمّيّة سياسيّة، بل لأنّ هذه المسألة تشكّل الوحدة الأساسيّة بيننا.

[1] انظر/ي مقال النائب جمال زحالقة في العدد الخامس والعشرين من مجلّة "جدل" بعنوان "القائمة المشتركة: جبهة موحّدة أم جبهة وطنيّة"، الذي يميّز فيه بين الجبهة الموحَّدة كحالة عابرة في مواجهة صعود "اليمين الفاشيّ"، والجبهة الوطنيّة الموحِّدة لقوى الشعب والمدافعة عن الذات وعن الوجود وعن الحقّ في الحرّيّة والعدالة في مواجهة مشروع كولونياليّ متبنّيًا الثانية.

هنالك وحدة أهمّ من وحدة المواقف السياسيّة، هي وحدة "المتطرّفين" من منظور عنصريّة الدولة أو وحدة "المناضلين" في مواجهة تلك العنصريّة، بمعنى أنّنا جميعنا متطرّفون أو جميعنا مناضلون في وجه القامع، مهما كانت الاختلافات بين قناعاتنا السياسيّة والأيديولوجيّة. الوحدة الأهمّ من اتّفاقنا الأيديولوجيّ أو السياسيّ هي الوحدة التي لا تسمح لإسرائيل بأن تستفرد بأيّ منّا، وأن تفرّقنا وأن تشرذمنا هادفة إلى إضعافنا.

وأرى في هذه النقطة نقطة بالغة الأهمّيّة، عندما تحاول إسرائيل إعادة صياغة نضالنا، وتعميق ملاحقتنا السياسيّة إلى درجة تحديد ممثّلينا السياسيّين. ولن تنجح إسرائيل في لعبة المتطرّف - المعتدل، إلّا إذا أفشلنا وتصدّينا لهذا الخطاب، لا إذا تبنّيناه.

لقد واجه أعضاء المشتركة على كافة تياراتهم هجوما منفلتًا من قبل أعضاء الكنيست من الأحزاب الصهيونيّة، وليس فقط من اليمين. فالتهجّمات عندما تقوم الزميلة عايدة بإلقاء خطاباتها هي أمرٌ غير نادر. وفي مشهد خارق في عنجهيّته وعنصريّته الوقحة، مشهد يمثّل غضب السيّد على "الدونيّ" الذي "يتجرّأ" على تمثيل ذاته دون وساطة رضاه (رضى السيّد)، قام ديختر رئيس الشاباك السابق، الاستعلائيّ العنصريّ الحاقد، بهجوم أرعن على الزميل أيمن عودة (28 آذار 2016). في مشهدٍ يمثّل قمّة الاستخفاف بكبريائنا الذي يوصلنا إلى شعور بأنّنا لا نحتاج لشرعيّتهم، وقمّة الغضب من قبلهم عندما نتصرّف على نحوٍ حرّ خالٍ من الوصاية. هذا الهجوم يعبّر عن حقيقة توجُّه المؤسّسة الإسرائيليّة: تفسيرها للاعتدال، هو كلّ ما لا يستأنف على شرعيّة سياساتها. يستطيع الفلسطينيّ أن يعترض، لكن لا يستطيع أن يستأنف على الشرعيّة.

ما أريد قوله هو أنّه، بغضّ النظر عن خلافاتنا واختلافاتنا، هنالك أمر علينا عدم السماح لأنفسنا بالاختلاف حوله: "عدم إغضاب إسرائيل"، أو عدم "إخراجها عن طورها"، هو ليس خيارًا قائمًا لقوى سياسيّة تريد تغيير واقع شعبها، ولوم الفلسطينيّ عندما تغضب إسرائيل وتهدّد وتتوعّد هو قراءة عبثيّة وظالمة للضحيّة. لا تبني الضحيّة نضالها على فرضيّة إمكانيّة "انسجام نضالنا" مع السياسات الإسرائيليّة، أو على افتراض أنّ العنصريّة، بقوانينها ومخطّطاتها، كأنّها تحتاج لأجواء هادئة تنمو فيها دون ضجيج، وتحتاج أن تمرّ بسلاسة، أو كأنّ الخيار هو بين ديمقراطيّة نتسلّمها بأدب، وعنصريّة "نحيّيها بشغب"، وليس بين عنصريّة نتحدّاها فعلًا، وعنصريّة نسجّل "بلياقة" عدمَ موافقتنا عليها.

علينا أن نتّفق أنّ العنصريّة، كما الاستشراس فيها، لا تتوقّف على سلوك الضحيّة، وأنّ الضحيّة لا تستطيع البحث عن أساليب نضال "غير مستفِزّة"، فكلّ نضال هو مستفِزّ، وكلّ نضال يدعو القامع لتجريمه ومعاقبة من يحمله. نحن ننطلق من أنّ العنصريّة كامنة في تعريف الدولة وفي بنية الدولة، وأنّها ليست من صنع الضحيّة، وأنّ الخيار الوحيد القائم أمام الضحيّة هو النضال ضدّها، بإستراتيجيّة من صناعته وقناعاته النابعة من مكانتنا التاريخيّة وقيمنا الإنسانية، وليست من صناعة وقناعات القامع. وعلينا أن ندرك في ذلك أنّ شعبنا معنا، لكنّه معنا عندما نعمل بثقة ودون تردُّد، وندافع بقناعة عن حقّنا في رسم حدود نضالنا، وهو سيتأتئ، عندما يرانا نتأتئ، وسيتردّد عندما يرانا نتردّد، أو يرانا غير موحَّدين في خطاباتنا وقناعاتنا.

القيادة هي من تقود، هي من تعطي للناس بوصلة وأفقًا ونفَسًا. وهي من تحشد الناس للنضال. ولكن طبيعة النضال أن يكون نضال الناس، نضال الشعب، وليس نضال القيادة فقط؛ فالقيادة موجودة أصلًا لكي تستحثّ شعبها

على النضال والتحدّي والرفض والمطالبة، بما في ذلك الدفاع عن قيادتهم إذا استدعى الأمر ذلك، ولا بدّ أنّه سيستدعي. من يرسل قيادته لتمثيله، وتمثيل معاناته وقضيّته بأبعادها المدنيّة والقوميّة كافّة، يرسلها وهو يعرف أنّها معرَّضة بذلك للتحريض والملاحَقة، وأنّ التحريض عليها هو تحصيل حاصل لا يمكنه تجنُّب عنصريّة كامنة وتقوى دون علاقة بالضحيّة. مطلوب من القيادة أن تقود النضال، لا أن تستفرد فيه، ولا أن تريح شعبها من عبئه.

وكثيرًا ما تعجز القيادة عن قراءة قوّة الناس، وكثيرًا ما تقلّل من تقدير استعدادهم للتضحية والعطاء والتحدّي. فعندما يشير استطلاع رأي أنّ 65% من شعبنا أيّدوا جلوس نوّاب التجمّع (من القائمة المشتركة) مع عائلات الشهداء في القدس بهدف تحرير جثامين شهدائهم التي تحتجزها إسرائيل منذ أشهر طويلة، فإنّ ذلك لا يعني أنّ نسبة 65% فقط تراه في قرارة نفسها فعلًا سياسيًّا ووطنيًّا صائبًا، بل معنى ذلك أنّ نسبة 65% بقيت تراه كذلك وتجرّأت على الإعلان عن ذلك في استطلاع رأي، حتّى بعد حملة تحريض إسرائيليّ متواصلة، وهو ما يعني أنّ النتيجة الحقيقيّة تفوق ذلك بكثير. يشير هذا المعطى إلى أغلبيّة صُلبة كبيرة جدًّا ومثيرة للإعجاب لم تتراجع حتّى بعد حملات تحريض دمويّة وهمجيّة شملت اليمين واليسار الصهيونيّ، وبعد تذويت يليه ترويج عربيّ لهذا التحريض من جهة أخرى. وكذلك الأمر في ما يتعلّق بمعارضة البعض لبيانَيْ إدانة قرار دول مجلس التعاون الخليجيّ اعتبار حزب الله حركة إرهابيّة، اللذَيْن صدرا عن حزبَي التجمّع والجبهة؛ فإنّ مصدر معارضتهما لا يكمن في عدم الرضى الإسرائيليّ عنهما، بل في قناعات داخليّة لدى المعارضين يتعلّق بعض منها برفض إعطاء دعم غير مشروط لمن يشارك في قتال الشعب السوريّ، ويدعم نظامًا يقتل شعبه يوميًّا، ويحطّم تاريخ سوريّا ومعمارها ويهجّر شعبها.

هذه المعطيات تدلّ أنّ مواقف "الناس" تستطيع أن تتحرّر من التهديد والوعيد والتحريض الإسرائيليَّيْن. هذا لا يلغي تأثير التحريض ومفاعيله على مواقف الناس وحرّيّتها الفكريّة، لكن دور القيادة يكمن في صَدّ التحريض وفي حماية شعبها منه، لا بواسطة تغيير مواقفها لتجنُّب التحريض، بل بواسطة محاربة التحريض وسحب شرعيّته، واستنفار شعبها ضدّه.

لا تستطيع أيّ قيادة وطنيّة تخيير الناس بين نضال دون دفع ثمن، ونضال مع دفع الثمن، لأنّه ببساطة لا نضال حقيقيّ دون دفع ثمن. لا صدق في هذه الحياة دون دفع ثمن، لا نزاهة، ولا استقامة دون دفع ثمن. الانتهازيّ فقط هو من يحاول وينجح في الكسب المتواصل، عبر نفاق متواصل. ودفع الثمن حتميّ، لأنّه لا نضال مُجْدٍ يستطيع أن يكون خفيفًا ولطيفًا وبردًا وسلامًا على المحتلّ أو على القامع، لا نضال "بالاتّفاق" مع القامع.

الأهمّيّة الثانية والحاسمة للعبة المتطرّفين/ المعتدلين تكمن في أنّ نجاحنا في قطع الطريق أمام إسرائيل، في لعبة السيطرة والتدجين هذه، سيحدّد قدرتنا على الانتقال إلى مرحلة سياسيّة أكثر نضجًا وقوّة ونجاعة.

*** مقال سجاليّ مع العدد السابق من "جدل" (عدد 25) الذي كانت القائمة المشتركة في محوره المركزيّ.**

**** هي نائبه عن التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة.**